



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

30 حزيران (يونيو) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية



سمير ناس: القطاع الخاص شريك أساسي في عملية التنمية الشاملة

وأكد ناس أن "القطاع الخاص يعتبر شريكاً رئيسياً وأساسياً في عملية التنمية الشاملة عموماً والتنمية الاقتصادية على وجه الخصوص"، معتبراً أن "تفعيل الدور البناء للغرفة وللقطاع الخاص في خلق شراكة حقيقية وفاعلة بين الطرفين نهج ثابت دأبت عليه الحكومة والقطاع التجاري في مختلف الأوقات، والذي تجلى في المواقف الإيجابية العديدة للحكومة، تلبيةً لمناشآت التجار البحرينيين لاسيما اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الظروف الراهنة والاستجابة السريعة لمشاكل القطاع التجاري وجهود تنشيط الاقتصاد الوطني والقطاعات التجارية".

المصدر (موقع غرفة تجارة وصناعة البحرين، بتصريف)

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير عبد الله ناس، أن "الغرفة سوف تسخر كل إمكانياتها لدعم جهود الدولة في مواجهة التحديات الاقتصادية والتداعيات التي خلقتها الأزمة الراهنة، للدفع بعجلة التطور التجاري والاقتصادي"، موضحاً أن "الغرفة تدعم كافة الجهود التي يقوم بها رئيس مجلس الوزراء لتحقيق المزيد من التطور والازدهار لمملكتنا العزيرة". وقال: "تعي الغرفة جيداً مسؤوليات المرحلة المقبلة ومتطلبات النهوض بالاقتصاد الوطني وهي لن تدخر جهداً بالتعاون مع الحكومة، في كل ما يدفع نحو توفير هذه المتطلبات وتعزيز الدور المنوط بالقطاع الخاص حتى نتمكن من تجاوز تحديات هذه المرحلة".

Sameer Nass: The Private Sector is a Key Partner in the Overall Development Process

The head of Bahrain Chamber of Commerce and Industry, Sameer Abdullah Nass, emphasized that "the chamber will harness all its capabilities to support the state's efforts in facing the economic challenges and repercussions created by the current crisis, to advance the wheel of commercial and economic development." He explained that "the chamber supports all the efforts made by the Bahraini PM to achieve further development and prosperity for our dear kingdom."

He added: "The Chamber is well aware of the responsibilities of the next stage and the requirements for the advancement of the national economy and will spare no effort in cooperation with the government, in all that drives towards providing these requirements and strengthening the role assigned to the private sector so that we can overcome the challenges of this stage."

Nass affirmed that "the private sector is a major and essential partner in the overall development process in general and economic development in particular", considering that "activating the constructive role of the chamber and the private sector in creating a real and effective partnership between the two parties is a consistent approach that the government and the commercial sector have been adopting at all times, and that it was manifested in the many positive attitudes of the government, in response to the appeals of Bahraini merchants, especially owners of small and medium enterprises in light of the current circumstances, and the rapid response to the problems of the commercial sector and efforts to revitalize the national economy and commercial sectors."

Source (BCCI Website, Edited)

■ الأردن: مساعدات أجنبية بـ 1.6 مليار دولار لدعم الاقتصاد

كشف وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني وسام الربضي، عن إنهاء الحكومة المفاوضات للحصول على مساعدات أجنبية جديدة بقيمة 1.6 مليار دولار ليتم توقيعها في الشهرين المقبلين. وأوضح أن قيمة المنح الجديدة الملتزم بها للأردن حتى منتصف يونيو (حزيران) من العام الحالي بلغت 80 مليون دولار، في حين بلغت قيمة القروض الميسرة 220 مليون دولار خلال الفترة نفسها، بما في ذلك المساعدات الموجهة للمملكة لمواجهة تبعات جائحة كورونا".

وتوقع الربضي أن يصل حجم المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة للعام الحالي إلى نحو 2.5 مليار دولار، مشيراً إلى أن "المساعدات الخارجية تنقسم لأنواع

budget account, such as the American cash grant, the European Union grants, Gulf grants, and loans." The long-term facilitator, which extends from 20 to 30 years at low interest rates, pointing out that "the ministry is working to provide the necessary financing from foreign aid in the form of grants and loans that are very easy to cover the budget deficit and support the treasury and the implementation of development projects included in the public budget with a lower financing cost of domestic or foreign commercial borrowing and refinement and repayment periods that are significantly longer than commercial borrowing in foreign currencies."

Source (The New Arab Newspaper, Edited)

رئيسة، وهي منح دعم الخزينة التي تدخل في حساب الموازنة العامة للدولة كالمنحة النقدية الأميركية ومنح الاتحاد الأوروبي والمنح الخليجية، والقروض الميسرة طويلة الأمد والتي تمتد من 20 إلى 30 سنة بأسعار فائدة منخفضة"، لافتاً إلى أن "الوزارة تعمل على توفير التمويل اللازم من المساعدات الخارجية على شكل منح وقروض ميسرة جداً لسد عجز الموازنة ودعم الخزينة وتنفيذ مشاريع تنمية مدرجة في الموازنة العامة تكون بكلفة تمويل أقل من الاقتراض التجاري المحلي أو الخارجي وفترات سماح وسداد أطول بكثير من الاقتراض التجاري وبالعملة الأجنبية".

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

■ Jordan: \$1.6 Billion in Foreign Aid to Support the Economy

The Jordanian Minister of Planning and International Cooperation, Dr. Wissam A. Rabadi, revealed that the government has ended negotiations to obtain new foreign aid worth \$1.6 billion to be signed in the next two months.

He explained that "the value of new grants committed to Jordan until mid-June of this year amounted to \$80 million, while the value of soft loans reached \$220 million during the same period, including aid directed to the Kingdom to face the consequences of the Corona pandemic."

Rabadi expected that the volume of foreign aid from grants and soft loans for the current year will reach about \$2.5 billion, noting that "foreign aid is divided into major types, which are treasury support grants that are included in the state's general



■ السيسي يحدّث مشاريع حيوية: مستهرون بنهج الإصلاح الاقتصادي

أشار الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، إلى أن "تعويض المواطنين من أجل تنفيذ المحاور والطرق يحتاج إلى أموال طائلة، لا سيما في بعض المناطق مثل الجيزة"، موضحاً أن "تكلفة الكيلومتر الواحد من الطرق تصل إلى مليار جنيه، وقطاع الطرق كلف الدولة ما يقرب من 600 مليار جنيه، حتى يصل إلى مستوى جودة يليق بالمصريين".

كلام السيسي جاء خلال افتتاحه بعض المشروعات في منطقة شرق القاهرة، حيث شدّد على أن "محور طريق السويس كان يستحيل توسعته، إلا في حال ضم أراضٍ مملوكة للقوات المسلحة، والهيئة العربية للتصنيع، وقد بلغت قيمة هذه الأراضي أكثر من 3 مليارات جنيه، بعد اقتطاع مساحة 25 متراً بطول الوحدات العسكرية، وهو ما يعني دفع تعويضات

من الخزينة العامة للجيش عن أراضٍ مملوكة للدولة في الأصل".

ورأى أن "إعادة بناء الدولة المصرية كانت تتطلب العمل في كل القطاعات، وبنفس المستوى من الجهد والتكلفة على شبكة الطرق"، مشدداً على أن "المشكلات الحالية في مصر تستلزم تدبير أرقام هائلة جداً لحلها، حيث أننا نحتاج تريليونات لمعالجة كافة المسائل في كافة الملفات"، مؤكداً أننا "مستمرون بنهج الإصلاح الاقتصادي، ولن نعود إلى الفوضى

فهذه المراحل انتهت، والفوضى باتت غير مقبولة في بلدنا، وسنعمل على محاربة جميع أوجه الفوضى والمخالفات على مستوى الجمهورية".

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

■ el-Sisi Launches Vital Projects: We Continue with Our Economic Reform Approach

Egyptian President Abdel Fattah el-Sisi pointed out that "compensating citizens in order to implement axes and roads requires huge funds, especially in some regions such as Giza", explaining that "the cost of one kilometer of roads reaches one billion pounds, and the roads' sector cost the state nearly from 600 billion pounds, to reach it to a level of quality worthy of the Egyptians."

el-Sisi's words came during the opening of some projects in the East Cairo region, where he stressed that "the axis of the Suez Road was impossible to expand, except in the case of annexing lands owned by the armed forces and the Arab Organization for Industrialization, and the value of these lands amounted to more than 3 billion pounds, after deducting an area of 25 meters along the length of the

military units, which means paying compensation from the army treasury for land originally owned by the state."

He believed that "rebuilding the Egyptian state required work in all sectors, with the same level of effort and cost on the road network," stressing that "the current problems in Egypt require the management of very massive numbers to solve them, as we need trillions to address all issues in all files", confirming that we "continue with the approach of economic reform, and we will not return to chaos, as these stages are over, and chaos has become unacceptable in our country, and we will work to combat all aspects of chaos and irregularities at the level of the republic."

Source (The New Arab Newspaper, Edited)



تعثّر مفاوضات لبنان مع صندوق النقد الدولي

استقال المدير العام لوزارة المالية آلان بيفاني من منصبه، كعضو بفريق التفاوض مع صندوق النقد الدولي، مشيراً إلى أنّ "المصالح الخاصة تقوض خطة الحكومة للتعافي الاقتصادي".

وبهذا يصبح آلان بيفاني، الذي يشغل منصب مدير عام وزارة المال منذ 20 عاماً، ثاني عضو بفريق لبنان في محادثات صندوق النقد الدولي يستقيل خلال الشهر الحالي.

وكانت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستالينا

غورغييفا، أشارت إلى أنها لا يمكنها حتى الآن توقع حدوث تقدم كبير في المفاوضات مع لبنان للمساعدة في حل الأزمة. وتسلمت استقالة بيفاني الضوء على العقبات التي تواجه المحادثات؛ التي بدأها لبنان في مايو (أيار) الماضي وتستهدف المساعدة في مواجهة أزمة مالية تعد أكبر تهديد لاستقرار لبنان منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها



بين 1975 و1990.

وتتمثل مسودة خطة الإنقاذ الحكومية ركيزة للمحادثات مع صندوق النقد الدولي، وترسم صورة لخسائر هائلة في النظام المالي، والتي تبلغ 61 مليار دولار بحسب بيفاني، لكن المفاوضات تعثرت بسبب الخلاف بين الحكومة والبنك المركزي بخصوص حجم الخسائر وكيفية توزيعها.

وأكد بيفاني في مؤتمر صحافي أنّ "حملة مجرمة

تهدد بإحباط الخطة"، معتبراً أنّ "الخلاف يهدر الوقت ويُفقد لبنان المصداقية، في الوقت الذي يزيد فيه تضائل احتياطات النقد الأجنبي".

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

Tumbling of Lebanon's Negotiations with the IMF

Director-General of the Lebanese Ministry of Finance Alain Biffany resigned from his position as a member of the negotiating team with the International Monetary Fund, noting that "private interests undermine the government's plan for economic recovery."

With this, Alain Biffany, who has been director of the Ministry of Finance for 20 years, becomes the second member of the Lebanon team in the IMF talks to resign this month.

Kristalina Georgieva, the Managing Director of the International Monetary Fund, had indicated that she could not yet anticipate significant progress in negotiations with Lebanon to help solve the crisis. Biffany's resignation highlights the obstacles facing the talks, which Lebanon started last May and aims to help in facing a financial crisis that is considered the greatest threat to

Lebanon's stability since the civil war that took place between 1975 and 1990.

The government bailout draft is a pillar of talks with the International Monetary Fund, and it paints a massive \$61 billion in losses in the financial system, according to Biffany, but negotiations have stalled due to the dispute between the government and the central bank over the size of the losses and how to distribute them.

Biffany stressed in a press conference that "a criminal campaign threatens to frustrate the plan," considering that "the dispute is wasting time and Lebanon is losing credibility, while increasing the diminishing foreign exchange reserves."

Source (Al-Sharq Al-Awsat newspaper, Edited)

انكماش الاقتصاد السعودي 1.7 في المئة

كشفت الهيئة العامة للإحصاء، عن انكماش الاقتصاد السعودي واحداً في المئة خلال الربع الأول من العام الحالي، مقارنة مع نمو 1.7 بالمئة في الفترة المقابلة من 2019.

وبحسب التقرير الصادر عن الهيئة، فإن سبب التراجع يعود بنسبة كبيرة إلى انخفاض النمو في القطاع النفطي بمقدار 4.6 في المئة، وذلك على الرغم من تحقيق القطاع غير النفطي ارتفاعاً قدره 1.6 في المئة.

وتواجه المملكة أكبر بلد مصدّر للنفط في العالم، أسوأ تراجع اقتصادي هذا العام في ظل جائحة فيروس كورونا التي أضعفت الطلب العالمي على الخام وإجراءات

احتواء الفيروس التي أضرت بالاقتصاد غير النفطي للمملكة.

وعلى مستوى القطاع غير النفطي، حقق القطاع الخاص نمواً قدره 1.4 بالمئة في الربع الأول 2020، بينما حقق القطاع الحكومي نمواً بنسبة 1.9 بالمئة.

ويتخوّف أن ترتفع نسبة الانكماش في نمو الاقتصاد السعودي، خلال الربع الثاني من 2020 مع تأثر البلاد سلباً بالتبعات الاقتصادية لتفشي جائحة كورونا، وهبوط أسعار النفط لأدنى مستوى في عقدين خلال أبريل الفائت.

المصدر (موقع cnbc عربي، بتصرّف)

The Saudi Economy Shrank by 1.7 percent

The General Authority for Statistics revealed that the Saudi economy contracted by one percent during the first quarter of this year, compared to a growth of 1.7 percent in the corresponding period of 2019.

According to the report issued by the authority, the reason for the decline is mainly due to the decrease in growth in the oil sector by 4.6 percent, despite the non-oil sector achieving an increase of 1.6 percent.

KSA, the world's largest oil exporter, is facing the worst economic downturn this year in light of the Coronavirus pandemic, which has weakened global demand for crude and

measures to contain the virus that has affected the kingdom's non-oil economy.

At the level of the non-oil sector, the private sector achieved 1.4 percent growth in the first quarter of 2020, while the government sector achieved 1.9 percent growth.

There are fears that the rate of contraction in the growth of the Saudi economy will rise during the second quarter of 2020, with the country being negatively affected by the economic consequences of the Corona pandemic, and the drop in oil prices to the lowest level in two decades during last April.

Source (CNBC Arabic website, Edited)

